

وزارة الخارجية الأميركية
مكتب شؤون الشرق الأدنى
مكتب تنسيق المساعدات

كاتالوغ المساعدات المحلية الفدرالية (CFDA) رقم 19.500 :

مكتب مبادرة الشرق أوسطية "مبي" (MEPI)
برنامج المنح المحلية 2019-2020

الفرصة رقم: المنح المحلية 2020

معلومات أساسية:

نوع الاعلان:	جديد
تاريخ الاعلان:	27 ديسمبر 2019
آخر مهلة لتقديم الأسئلة:	24 يناير 2020
آخر مهلة لتقديم الطلب:	25 فبراير 2020
التاريخ المبدئي لتبليغ النتائج:	30 مارس 2020
جهة الاتصال:	NEA-Grants@state.gov

لمحة سريعة حول الفرصة التمويلية

تعزيز الاستقرار والازدهار في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أمر ضروري لنجاح السياسة الأميركية الخارجية ولكن يقف دونه الكثير من التحديات التي تعيق الجهود المبذولة لتعزيز الحوكمة الشفافية وتأمين الفرص الاقتصادية الشمولية وتشجيع اشراك فئات عناصر المجتمع في الشؤون العامة. حوالي ثلثي سكان هذه المنطقة من العالم يتحدثون عن تفشي الصعوبات الاقتصادية والفساد في بلادهم وعن تراجع الثقة بالمجتمع المدني منذ العام 2015.

الدور الأساسي المطلوب من برنامج المنح المحلية لمكتب مبادرة الشراكة الشرق أوسطية "مبي" (MEPI) هو المحافظة على التزام الولايات المتحدة بتعزيز الشراكات المباشرة مع الجهات المحلية الفاعلة بما يساعد على دعم الازدهار الاقتصادي والحوكمة التشاركية. أهداف البرنامج هي مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على: (1) بلورة الحلول المحلية للمشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يحددها المجتمع المحلي بنفسه ودعمها والمساعدة على تطبيقها، (2) دعم النمو الاقتصادي الشامل الذي يصل إلى المجتمعات المهمشة والشباب والنساء، (3) تعزيز الحوكمة التشاركية من خلال تعزيز اشراك المواطنين وتعزيز استعداد صناع القرار للعمل مع المجموعات المدنية ومؤسسات المجتمع المدني، (4) تحسين تمثيل المجتمع المدني لاحتياجات المواطنين في العمل الجماعي على المستوى المحلي، (5) العمل باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين في الاقتصاد والسياسة، و(6) تعزيز اشراك الشباب في الأنشطة الاقتصادية والسياسية المفيدة، و(7) رعاية المقاربات والحلول المبتكرة للمسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

الدول والأراضي المؤهلة للمشاركة بالبرنامج

نتوخى من هذا الاعلان دعم مشاريع بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا باستثناء الدول والمناطق الجغرافية التالية: مصر، ليبيا، الضفة الغربية، قطاع غزة، الإمارات العربية المتحدة، وعمان. ملاحظة: لن ننظر في الطلبات التي تتمحور حول أنشطة موجّهة للدول والمناطق الجغرافية المستثناة المذكورة أعلاه.

تُقدّم كافة الطلبات باللغة الانكليزية. يجوز لكل جهة أن تقدّم طلب واحد فقط لا غير. تجدون المعلومات الكاملة حول كيفية تقديمات العروض في الفصل رقم 6 أدناه

لمحة سريعة حول مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأميركية:

يقدم مكتب تنسيق المساعدات التابع لمكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية الدعم المالي الاقتصادي إلى المجموعات والأفراد الذين يسعون إلى إحداث التغيير الإيجابي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. يتعاون مكتب تنسيق المساعدات مع 20 دولة ومنطقة حيث يعقد شراكات مع الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والقيادات المجتمعية، والنشطاء من شبان وشابات، والقطاع الخاص في سبيل دعم الجهود المجتمعية التي يبذلها هؤلاء. يختار المكتب المشاريع التي تسعى إلى تعزيز الحوكمة التشاركية والاصلاح الاقتصادي والتقدم التربوي بما يلبي الاحتياجات والمصالح المحلية.

رسالة مبادرة الشراكة الشرق أوسطية "مبي" (MEPI) هي رعاية الشراكات الفعالة بين المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات بما يساعد على حل التحديات المحلية ودعم المصالح المشتركة في موضوع الحوكمة التشاركية، والفرص الاقتصادية، والاصلاح. تركّز مبادرة الشراكة الشرق أوسطية على تعزيز الاستقرار والازدهار في المنطقة وهي تدعم الشراكات من خلال دعم المشاريع التي تركّز على الاحتياجات القائمة على أرض الواقع و التي تقدّم حلول للمشاكل القائمة. يمكن الحصول على المزيد من المعلومات حول برنامج مبادرة الشراكة الشرق أوسطية من خلال زيارة الرابط التالي: <https://mepi.state.gov/>.

جدول المحتويات

4	وصف الفرصة التمويلية.....
5	بيان المشكلة.....
5	الأهداف التي يمكن تحقيقها.....
5	تصميم الحل.....
19	قياس النتائج.....
19	بيانات المنحة.....
19	حجم المشاركة.....
20	التأهل للمنح.....
20	مقدّمي الطلبات الذين يستوفون شروط التأهل.....
21	اشتراطات التسجيل.....
23	اعتبارات أخرى.....
23	بيانات الطلب والملف.....
23	المستندات.....
25	اشتراطات حول شكل الطلب.....
25	تقديم الطلب.....
26	تواريخ ومواعيد تقديم الطلبات.....
26	حدود التمويل، والقيود على التمويل، واعتبارات أخرى لها علاقة بالتمويل.....
27	عملية مراجعة الطلبات واختيار الفائزين.....
28	معايير تقييم الطلبات.....
29	عملية المراجعة والاختيار.....
30	معلومات إدارية.....
30	الاشعارات.....
31	التقارير المطلوبة.....
31	إشعارات السفر.....
32	التدقيق الامني بمقدّم الطلب كشرط لإصدار المنحة.....
32	اشتراطات استخدام شعارات الهوية المؤسسة المفروضة على الجهات الفائزة بالمنحة.....
33	شرط حيازة الجهات المتلقية من الباطن على الرقم الفريد المعرّف (UEI).....
33	التقارير المطلوبة من الجهات المتلقية من الباطن.....
33	X جهات التواصل.....
34	إخلاء المسؤولية.....

الملحقات

الملحق رقم 1- استمارة وصف المشروع موضوع الطلب- طلب منحة محلية من برنامج مبادرة الشراكة الشرق أوسطية "مبي"

الملحق رقم 2 – (أ2) استمارة الميزانية و (2ب) إرشادات حول كيفية إعداد نصّ شرح الميزانية

الملحق رقم 3 – إرشادات توجيهية حول كيفية تعبئة الاستمارة (SF-424) والاستمارة (SF424a)

وصف الفرصة التمويلية

يتوجّه برنامج المنح المحلية التابع لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية "مبي" (MEPI) إلى الاستفادة من الفرص والمشاريع الناشئة على المستوى المحلي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل بناء الروابط بين المواطنين والمجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص في هذه المنطقة بحيث يقدم البرنامج الدعم إلى المشاريع التي تتوافق مع غايات السياسة الأميركية الخارجية وتدعم المصالح الأميركية وتعزّز الاستقرار والازدهار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المنح التي يقدمها البرنامج تتمحور حول مجالين أساسيين يندرجان ضمن إطار عمل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية "مبي" (MEPI) :

- **الحكومة/التشاركية:** تمكين المجتمع المدني من التفاعل بفعالية أكبر مع المسؤولين الحكوميين في سبيل تعزيز استجابة هؤلاء المسؤولين لاحتياجات المواطن. تعزيز قدرة المواطن على الاطلاع وعلى المشاركة النشطة مع الحكومة. تمكين المسؤولين الحكوميين من التفاعل مع المواطنين والاستجابة للمخاوف المشتركة.
- **الاصلاح/الاقتصادي:** تسليح المواطنين وصناع السياسات والمؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص بالمهارات والموارد اللازمة لتوفير الفرص الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي وخلق بيئة مؤاتية للأعمال.

ملاحظة: يقع على مقدّم الطلبات الاطلاع على هذا الاعلان بالكامل قبل صياغة اقتراح المشروع، ويقع عليهم أيضًا مراجعة معايير التقييم المدرجة في **الفصل رقم 7** عند صياغة اقتراح المشروع.

بيان المشكلة

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عدّة تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية على المستويين الوطني والمحلي. يعتبر حوالي 75% من سكان هذه المنطقة أنّ تدهور الأوضاع الاقتصادية هو التحديّ الأهم في بلادهم، إلى جانب الفساد المالي والإداري، وحرمان المواطن، وتهيئش بعض المجتمعات، وحجم القطاع العام، وقلة فرص الابداع، وارتفاع معدلات البطالة لا سيما في صفوف الفئات الشابة. حوالي 75% من سكان هذه المنطقة يتحدثون أيضاً عن تراجع الثقة بالمؤسسات الحكومية والمسؤولين المنتخبين ويشعر عددٌ متنامٍ منهم بأنّ مصداقية المجتمع المدني هي على تراجع هي الأخرى.

التفاوتات بين الجنسين ما زالت قائمة على الرغم من المكاسب التي تحققت في على مستوى المشاركة السياسية للمرأة وقوانين مكافحة العنف الجندري. لقد تقدّمت نساءٌ كثيرات على الرجال في شقّ التحصيل العلمي في المنطقة إلا أنّ مشاركة المرأة في القوة العاملة ما زالت أقلّ بمرتين إلى أربع مرات من الرجل؛ مشاركة المرأة في العملية السياسية هي عند أدنى المستويات عالمياً.

الأهداف التي يمكن تحقيقها

- يهدف برنامج المنح المحلية بشكل رئيسي إلى تطوير قدرات منظّمات المجتمع المدني المحلية على إدارة المساعدات الفدرالية الأميركية بفعالية وكفاءة، وبذلك يجب أن تبيّن الطلبات التي سيتم موافقتها بها بموجب هذا الاعلان كيف تصبّ الأهداف والأنشطة المقرّرة للمشاريع المقترحة في خدمة أهداف برنامج المنح المحلية التي نعدّها في ما يلي. يجب أن يكون المشروع موجّه للمستوى المحلي وأن يعتمد أفضل الممارسات وأن يركّز على
- 1) بلورة ومساندة الحلول المحلية للمشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- 2) دعم النمو الاقتصادي الشامل الذي يصل إلى المجتمعات المهمّشة والشباب والنساء.
- 3) تعزيز اشارك المواطنين في الحوكمة التشاركية وتعزيز استعداد صنّاع القرار للعمل مع المجموعات المدنية ومؤسسات المجتمع المدني.
- 4) تحسين تمثيل المجتمع المدني لاحتياجات المواطنين من خلال العمل الجماعي على المستوى المحلي.
- 5) العمل باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين في الاقتصاد و/أو السياسة.
- 6) تعزيز اشارك الشباب في الانشطة الاقتصادية والسياسية المفيدة.
- 7) رعاية المقاربات والحلول المبتكرة للمسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تصميم الحلّ

لتعزيز فرصة الفوز بالمنحة، يجب أن يشتمل الطلب على استراتيجية واضحة ومافصّلة للمشروع توضح المنطق خلف التصميم الكلي والهيكلية الكلية للمشروع مع توضيح الأثر المتوخى من كل من الأنشطة المقترحة للمشروع.

بالإضافة إلى الأهداف والاشتراطات الكلية المحددة أعلاه لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية، نلاحظ أولويات خاصة بكل بلد كما هو موضح أدناه:

الجزء 1:

نوع آلية التمويل	اتفاقية تعاون، منحة، أو عطاء بمبلغ ثابت
عدد المنح (عدد تقديري)	ثلاثة إلى خمسة (3 إلى 5)
إجمالي قيمة التمويل (مبلغ تقديري)	\$ 500,000
سقف المنحة الواحدة (مبلغ تقديري)	\$ 150,000
الحد الأدنى للمنحة الواحدة (مبلغ تقديري)	\$ 50,000
مدة المشروع (مدة تقديرية)	12-36 شهر

بيان مشكلة دولة الجزائر: تمرّ دولة الجزائر بتغييرات سياسية واجتماعية، وسفوّ تطلع منظّمات المجتمع المدني بدور أساسي في بناء الروايج ما بين المواطن والسلطات خلال المراحل الانتقالية، ومنها مرحلة الانتخابات ولكنها ما زالت تواجه صعوبات في الوصول إلى الموارد أو الخبرات اللازمة وممارسة التنسيق الفعال. عليه، فإنّ مساعدة منظّمات المجتمع المدني على بناء القدرات اللازمة لحسن التواصل وإدارة أعمال الوساطة والتمثيل وتسليم الخدمات إلى المواطنين في المناطق المحرومة سيكون أمرًا أساسيًا في العام 2020.

تخطّت معدّلات البطالة الرسمية في صفوف الشباب في الجزائر نسبة الـ 29% في العام 2019، ومن المتوقّع أن ترتفع هذه النسبة في حال عدم المضي بالإصلاحات الاقتصادية مع ارتفاع عدد من هم دون سن الـ 30 (يمثلون حوالي 70% من مجموع السكان اليوم). رواد الأعمال في الجزائر يواجهون تحديات ضخمة منها الضوابط على العملات، والقيود على الاستيراد، بالإضافة إلى المعوّقات البيروقراطية، والتنظيمات التشريعية وما ينشأ عنها من تعقيدات، وكذلك الضوابط الحكومية الشديدة على بعض القطاعات الرئيسية. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر تواجه هي الأخرى تحديات متنوعة منها النقص في المهارات (الإدارية مثلاً) وكذلك النقص في التدريب، وهي تواجه صعوبات في تحديد الأسواق المناسبة لها أو في التواصل مع هذه الأسواق. نادراً ما تصل الشركات الناشئة إلى توسيع نطاق أعمالها أو بلوغ درجة الاستدامة.

الأولويات لدولة الجزائر:

- (1) دعم المجتمع المدني: تمكين منظّمات المجتمع المدني من التواصل مع الناخبين ومع المسؤولين الحكوميين على المستويين المحلي والوطني من أجل تعزيز مشاركة المواطن في عملية صنع القرار والحكومة. الأنشطة التي يمكن أن تندرج تحت هذه الأولوية تشمل على سبيل المثال لا الحصر:
 - أ. مساعدة منظّمات المجتمع الدولي على تعزيز قدراتها الإدارية والمالية وقدرتها على إدارة البرامج.

ب. توفير مساحات تفاعلية للمواطنين يمكن استغلالها لمناقشة الاحتياجات المحلية وتحديد الأولويات من بينها.

ت. خلق قنوات تواصل بين المواطنين والسلطات المحلية لتعزيز أو أصر التواصل الفعال والشفاف والموثوق بين الطرفين.

ث. تنفيذ أنشطة المناصرة دعمًا لأهداف سياسية معينة تنتج عنها مخرجات مثبتة وأثر ملموس خلال مدة حياة المشروع.

(2) *النمو الاقتصادي*: تعزيز فرص توظيف الشباب من خلال مساعدة الشباب على إيجاد فرص العمل المناسبة و/أو من خلال إنشاء شركات فعالة ومستدامة. يجب على مقدّمي الطلبات أن يضعوا خطط تؤمن استدامة هذه الشركات أو المشاريع الاقتصادية وأن يكون لهم علاقات متينة من أصحاب العمل تكون مثبتة عبر كتاب نوايا أو شراكة رسمية. الأنشطة التي يمكن أن تندرج تحت هذه الأولوية تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- أ. تسليح الشباب، لا سيما في المناطق الريفية وفي المناطق التي ترتفع فيها معدلات البطالة، بالمهارات الشخصية والتقنية ومساعدتهم على إيجاد فرص عمل مستدامة.
- ب. بلورة سياسات وإجراءات لمواءمة النشاطات التدريبية مع احتياجات سوق العمل بالاستناد إلى مدخلات أرباب العمل ومخرجات مساعي البحث عن فرص عمل للباحثين عن عمل.
- ت. إيجاد فرص لتأمين الإرشاد وخلق آليات لاحتضان الشركات الناشئة، الصغرى، أو المتوسطة الحجم لمساعدتها على توسيع نطاق أعمالها وبلوغ درجة الاستدامة.
- ث. تأمين الفرص المناسبة التي تساعد رواد الأعمال الشباب على تأسيس شركات جديدة.

الموضوعات / المناطق الأساسية: يجب أن تستهدف المشاريع أقلّه واحدة من الفئات التالية: الشباب، أو المرأة، أو ذوي الاحتياجات الخاصة. سيتم إعطاء الأولوية للمناطق الجغرافية التي تقع خارج المدن الرئيسية وإلى خريجي برنامج "مبي". يجب أن يثبت مقدّمو الطلبات في سردهم لطرق تنفيذ وتقييم المشروع عن وجود آلية لقياس مفاعيل الأنشطة المقررة لمشاريعهم على المرأة، الرجل، أو أي فئة أخرى من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المستهدفة.

اشتراطات خاصة:

- الجهات المؤهلة: منظّمات المجتمع المدني، والمؤسسات التي لا تتوخى الربح، والمجموعات المحلية، والمنظّمات غير الحكومية، والنقابات المهنية، والمؤسسات الخاصة، والجامعات القائمة في الجزائر، والتي يجب أن تكون مسجلة وفقًا للأصول.
- ستكون الأولوية لمقدّمي الطلبات الذين سبق لهم أن طبّقوا أو أداروا منحة دولية لا تقل قيمتها عن 50,000 دولار أمريكي.

البحرين:

نوع آلية التمويل	اتفاقية تعاون، منحة، أو عطاء بمبلغ ثابت
------------------	---

عدد المنح (عدد تقديري)	اثنان إلى ثلاثة (2 إلى 3)
إجمالي قيمة التمويل (مبلغ تقديري)	\$ 200,000
سقف المنحة الواحدة (مبلغ تقديري)	\$ 100,000
الحد الأدنى للمنحة الواحدة (مبلغ تقديري)	\$ 50,000
مدّة المشروع (مدّة تقديرية)	12- 36 شهر

بيان مشكلة دولة البحرين: المجلس الوطني البحريني والمجتمع المدني البحريني حديثا العهد. منظّمات المجتمع المدني البحرينية هي في مرحلة بناء الخبرات والمصادقية وما زالت بحاجة إلى المساعدة للوصول إلى تعزيز دورها في معالجة المسائل البيئية والاجتماعية والاقتصادية. التحديات الاقتصادية والمالية القائمة حاليًا في دولة البحرين قد تحدّد نطاق البرامج الاجتماعية وفرص النمو الاقتصادية، لا سيما في أوساط الفئات الشابة، وبالتالي قد تعيق سوق العمل المستقبلي. تواجه دولة البحرين مشكلة في مواجهة الملوثات البيئية وفي ضمان النمو المستدام اللازم لمواكبة النمو السكاني، هذا وقد اعترف ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة مؤخرًا بضرورة مواجهة المخاوف البيئية وقد بدأ المجلس الوطني البحريني بمناقشة السياسات الممكنة لمعالجة هذه المشكلة. عليه، من المهم بمكان أن يتم تطوير القدرات اللازمة لبناء وإدارة الشراكات المفيدة في هذا المجال بين المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والشركات الخاصة والحكومة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال بلورة الحلول التي تسمح بتشكيل وتعزيز الأواصر والروابط بين مختلف هذه الجهات.

الشباب البحرينيين يعتمد بشكل كبير على القطاع العام لتأمين الوظيفة الأولى، ونظرًا لضيق سوق العمل البحرينية وغياب الارشاد المهني الاحترافي، وغياب الأطر التنظيمية المرنة والمحكمة، نرى أنّ فرص التقدّم المهني هي ضيّقة. لقد بدأت الحكومة بتطبيق بعض السياسات التي تهدف إلى تعزيز التنافسية وتعزيز فرص العمل بموجب الرؤية الاقتصادية 2030، ولكن نرى أنّ الشباب الذين تخرجوا مؤخرًا من الجامعات، ويبلغ عددهم حوالي ثمانية آلاف خريج سنويًا غالبيتهم من المناطق المحرومة، إنما يواجهون صعوبة في إيجاد الفرص الوظيفية في مجالات اختصاصاتهم. بالمحافظة على استقرار الوضع الاقتصادي وبيئة مؤاتية للأعمال، وبإيجاد المزيد من الفرص الوظيفية وتعزيز اشراك الشباب بأنشطة اقتصادية ذات مغذى، يمكن أن يتعرّز الدمج والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الأولويات لدولة البحرين: مواكبة مسيرة المجتمع المدني البحريني إلى مرحلة النمو، ستحتاج منظّمات المجتمع المدني إلى المساعدة في بلورة المنهجيات والحلول الجديدة اللازمة لحلحلة تحديات النمو التي تواجهها البحرين. منظّمات المجتمع المدني البحرينية هي فاعلة في المجالات الثلاثة (المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية) ولكن يمكن أن تستفيد من بعض الدعم الإضافي. الابداع في تطوير العلاقات بين الحكومة والمؤسسات الأكاديمية والشركات والمجتمع المدني إنما من شأنه أن يساعد على توسيع نطاق دور المؤسسات المحلية في مساندة الحلول

السياسية والاقتصادية المنصفة. تمكين الأصوات الشابة، لا سيما لتحسين النمو الاقتصادي وانضاج المجتمع المدني، إنما هو أمر أساسي للمحافظة على تمسك الكفاءات الشابة بالبقاء في البحرين والمساهمة في نمو الدولة.

الموضوعات / المناطق الأساسية: كافة المجموعات السكانية والمواضيع. نشجع على التركيز على الفئات الشابة المحرومة بشكل خاص.

اشتراطات خاصة: ستكون الشراكة جهات مسجلة بصفة منظمة، نقابة مهنية، مؤسسة خاصة، أو مؤسسة أكاديمية.

إسرائيل:

نوع آلية التمويل	اتفاقية تعاون، منحة، أو عطاء بمبلغ ثابت
عدد المنح (عدد تقديري)	لم يحدّد بعد
إجمالي قيمة التمويل (مبلغ تقديري)	لم يحدّد بعد
سقف المنحة الواحدة (مبلغ تقديري)	\$ 200,000
الحد الأدنى للمنحة الواحدة (مبلغ تقديري)	\$ 100,000
مدّة المشروع (مدّة تقديرية)	12 - 36 شهر

بيان مشكلة إسرائيل: إسرائيل رائدة في تطوير وريادة الأعمال وهذا أمر نستشرفه من قطاع التكنولوجيا المزدهر فيها، ولكن نلاحظ أنّ بعض فئات المجتمع الإسرائيلي ما زالت مهمّشة الأمر الذي حدا الحكومة الاسرائيلية إلى العمل عن كثب مع عدّة منظمات غير حكومية من أجل شمل المجتمعات المحرومة اقتصادية (بما في ذلك اليهود الأرثوذكسيين والعرب) ضمن القوة العاملة من أجل ردم الفجوة الاقتصادية والوصول وتنمية كامل الاقتصاد. تعزيز سياسات ريادة الأعمال ودعم نشاطات رواد الأعمال أمر ضروري لمساعدة المؤسسات على بلوغ النضج وتوفير الحلول المبتكرة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة وتأمين فرص العمل اللازمة.

الحكومة الاسرائيلية تخصّص المال لدعم تنمية المجتمعات المتعثّرة، ولكن السلطات المحلية لم تحقّق استفادة كاملة من هذا الدعم لمعالجة احتياجاتها الامنية والاجتماعية والاقتصادية وهي بحاجة إلى تحسين التنسيق مع الحكومة وغيرها من القطاعات المعنية من أجل الوصول إلى تحسين حياة السكان فيها.

البدو العرب ما يزالون الأكثر حرماناً لا سيما سكان منطقة النجف منهم. الخطط الحكومية ومشاريع المجتمع المدني قد ركّزت على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع البدوي العربي، لكن المرأة البدوية ما زالت تحتاج إلى مهارات خاصة لتحقيق المساواة في الحقوق والفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

الأولويات لدولة اسرائيل:

- (1) التمكين الاقتصادي للمجموعات المحرومة، من خلال المناصرة، والتدريب على المهارات التي تؤدي إلى التوظيف، وكذلك من خلال تحقيق التكامل ما بين منظومة التكنولوجيا المتقدمة ومنظومة ريادة الأعمال، وأيضاً من خلال التعاون المناطقي، ومن خلال المناطق الصناعية/التقنية.
- (2) تعزيز الشراكات الشرطية مع السلطات المحلية والجهات الأساسية المعنية، لا سيما في المجتمعات التي اعترضت على تفشي العنف وغياب الدعم الشرطي.
- (3) بناء المهارات القيادية والقدرات المهنية من خلال مشاريع محايدة لناشطين سياسيين واجتماعيين من خلفيات متنوعة.
- (4) تعزيز التوعية بالحقوق والتربية المدنية ضمن مجتمع البدو، مع تركيز خاص على المرأة.
- (5) العمل على تحقيق المساواة الجندي وتعزيز مشاركة المرأة والأقليات في الحياة السياسية وفي مساعي المجتمع المدني لتعزيز السلم ومعالجة المواضيع الأمنية.

الموضوعات / المناطق الأساسية: المجتمعات الواقعة في أطراف المدن، والمجموعات المحرومة، والجهات الرئيسية المعنية ببلورة السياسات.

اشتراطات خاصة:

- منظمات غير حكومية أو مؤسسات لا تتوخى الربح، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية، التي يقع مقرها الرئيسي في اسرائيل.
- أن تكون الجهة مسجلة لدى وزارة العدل الاسرائيلية.
- الجهات المشاركة في تطبيق منحة محلية ممنوحة بموجب مبادرة الشراكة الشرق أوسطية "مبي" ضمن إطار مشروع ما زال قد التطبيق حتى 1 آب / أغسطس 2020 ليست مخولة للاستفادة من الفرصة التمويلية هذه.
- ستكون الاولوية لمقدمي الطلبات الذين لديهم أقله سنتين من الخبرة.
- الاولوية ستكون لمقدمي الطلبات الذين لديهم سنتين من الخبرة.

نشجع مقدمي الطلبات على أن يكون لديهم شراكات مع القطاع الخاص أو الحكومة، حيث ينطبق.

الأردن:

نوع آلية التمويل	اتفاقية تعاون، منحة، أو عطاء بمبلغ ثابت
عدد المنح (عدد تقديري)	اثنان إلى خمسة (2 إلى 5)
إجمالي قيمة التمويل (مبلغ تقديري)	\$ 500,000
سقف المنحة الواحدة (مبلغ تقديري)	\$ 200,000

الحد الأدنى للمنحة الواحدة (مبلغ تقديري)	\$ 100,000
مدّة المشروع (مدّة تقديرية)	12- 36 شهر

بيان مشكلة دولة الأردن: يستمرّ عدم رضا المواطن الأردني عن الأوضاع الاقتصادية بما في ذلك موضوع رفع مستوى الضرائب وارتفاع نسب البطالة لا سيما في صفوف الفئات الشابة حملة الشهادات، وكذلك ارتفاع الأسعار عمومًا، والانتطاع بوجود فساد في الإدارة العامة. في شهر أكتوبر 2019، أنهت نقابة المعلمين إضرابًا امتدّ لمدة شهر بعد الاتفاق مع الحكومة على رفع رواتب المعلمين وقد شكّل هذا الإضراب الأطول بتاريخ القطاع العام الأردني وقد أدى إلى تعطيل التعليم على ما يزيد عن 1.5 مليون تلميذ. وفي شهر حزيران من العام 2018، أدّى المقترح برفع الضرائب إلى خروج الشباب الباطلين عن العمل إلى الشوارع للمطالبة بالفرض الوظيفية والإصلاحات الاقتصادية حيث توجّه الآلاف من العاطلين عن العمل الشباب في مسيرات باتجاه عمان للاعتراض على تفشي البطالة. لا توجد في الوقت الحاضر منصات كثيرة لتنظيم التواصل البناء حول احتياجات المواطن والتحديات التي تواجه الأردن ما بين المواطنين والمسؤولين الحكوميين. إن تعزيز التواصل ما بين الحكومة الأردنيين والمواطنين الأردنيين ما زال حاة ماسة، لا سيما في ظل المساعي الحكومية لضبط أوضاع المالية العامة من جهة وتمسك المواطن الأردني بالوظيفة العامة بما يفوق القدرات المالية للدولة على تأمين العدد الكافي من الوظائف الحكومية. القطاع الخاص يطلع بدور أكبر فأكثر في تأمين الفرص الوظيفية ودعم النمو، وبالتالي لا بدّ من بذل الحلول التي تؤدي إلى توسيع نطاق فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص بما يتيح الفرص الوظيفية للباطلين عن العمل اليوم وللمستجدين على سوق العمل غدًا.

إنّ النجاح في إقامة التواصل من بين الحكومة والمواطن بالتجاهين وتشجيع المواطنين والشباب على الانخراط في حوارٍ بناء وفي المناصرة الاستراتيجية سيكون أساسيًا لترسيخ الثقة وكذلك المساءلة والمحاسبة الحكومية.

الأولويات لدولة الأردن: إنّ غياب التفاعل الفعال ما بين الحكومة والمواطن، واعتماد نهج التظاهر كأداة للتجاوز مع الحكومة إنما يبيّنان عن تعطلّ الحوار ما بين الحكومة والشعب. لإيجاد تواصلٍ أفضل بين الطرفين، لا بدّ من أن تبذل الحكومة جهودًا مفيدة للتواصل مع المجتمع المدني على مختلف المستويات وبناء الثقة، كما ويجب تقديم الدعم إلى المجتمع المدني حتى يكون قادرًا على المدافعة بشكل فعال عن احتياجاته المحلية والوصول إلى ترسيخ المواطنة الفاعلة في سائر أرجاء الدولة. وبالتوازي مع ذلك، إيجاد الفرص الاقتصادية للفئات الشابة والعاطلين عن العمل تبقى حاجة وجودية للشباب وأسرهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، الفجوة بين الجنسين ما زالت قائمة في سوق العمل وفي بعض القوانين والممارسات التي تميّز بين الجنسين وتعيق قدرة المرأة على كسب العيش والوصول إلى مراكز القيادة والصنع القرار. إنّ تحسين التواصل المتبادل بين الحكومة والشعب وتعزيز المشاركة المدنية المسؤولة والفاعلة هان خطوتان أساسيتان، وكذلك توسيع نطاق الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب من أجل تعزيز الثقة بالحكومة وتبديد الانزعاج الشعبي من السياسات الاقتصادية الحالية والنظرة الحالية إلى الفساد وتراجع الأوضاع المعيشية.

الموضوعات / المناطق الأساسية: سوف تكون الاولوية للمشاريع التي تركّز على المناطق المحرومة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- المحافظات الجنوبية: العقبة، معان، طفيلة، وكرك
- المحافظات الشمالية: إربد، عجلون، وجرش
- الوسط: الزرقاء، شرقي عمان، ووسط البادية

سيتم اختيار المواضيع بحسب توافر ندرة الموارد والخدمات المتاحة، وستكون الأولوية لموضوع التواصل.

اشتراطات خاصة: لا يوجد

الكويت:

نوع آلية التمويل	اتفاقية تعاون، منحة، أو عطاء بمبلغ ثابت
عدد المنح (عدد تقديري)	اثنان إلى ثلاثة (2 إلى 3)
إجمالي قيمة التمويل (مبلغ تقديري)	\$ 200,000
سقف المنحة الواحدة (مبلغ تقديري)	\$ 100,000
الحد الأدنى للمنحة الواحدة (مبلغ تقديري)	\$ 50,000
مدّة المشروع (مدّة تقديرية)	12-36 شهر

بيان مشكلة دولة الكويت: المرأة الكويتية هي امرأة متعلمة وتتمتع إلى حدّ كبير بمختلف الحقوق الدستورية والمدنية ولكنها ما زالت غير ممثلة بشكل كبير في المراكز القيادية في القطاعين العام والخاص. القانون الكويتي ما زال يحمي جرائم الشرف ولم تُلغ بعد أحكام القانون الجنائي التي تبرئ المغتصب في حال تزوج ضحيته. دولة الكويت لا تجمع احصاءات حول العنف المنزلي لا يوجد في الدولة مأوى لضحايا العنف المنزلي في ظل عدم وجود قانون يحمي من العنف الجندري. لا بدّ لمنظّمات المجتمع المدني والمجموعات المعنية والمؤسسات التي لا تتوخى الربح من الدخول في حوار مع الحكومة الكويتية للمطالبة بإقامة حملات عمارة حول هذه المواضيع وللتوعية والمطالبة بالمساواة بين الجنسين والمطالبة بحقوق المرأة.

توجد في دولة الكويت 120 منظمة مجتمع مدني وتجه تحديات صعبة منها عدم فهم المجتمع المحلي لدور المجتمع المدني وعدم انخراط المجتمع بأنشطة المجتمع المدني، وكذلك محدودية الدعم الحكومية ومحدودية البيانات المفيدة حول المسائل التي تحتاج إلى معالجة. إنّ هذه التحديات وغيرها قد فوّضت دور منظمات المجتمع المدني

في الترويج للحكومة والديمقراطية. السفارة تشجّع الطلبات التي تهدف إلى بناء قدرة منظمات المجتمع المدني على التفاعل بشكل فعال مع المسؤولين الحكوميين من أجل تعزيز استجابة هؤلاء لاحتياجات المواطن.

القسط الأكبر من المجموعة السكانية بدولة الكويت هو عبارة عن عمالة وافدة يتعرض عدد كبير منها لممارسات فيها انتهاك لقوانين العمل مثل الامتناع عن تسديد الراتب، اختلاف ظروف العمل بشكل كبير عما ورد في عقد العمل، تقييد حرية الكرامة، المضايقات، وكذلك الاعتداءات الجنسية وغيرها من أشكال العنف الجندري، بالإضافة إلى العنف الجسدي أو التهديد بالعنف الجسدي. يتحدث الموظفون عن مصادرة أرباب العمل لجوازات سفرهم (أمر غير قانوني ولكن شائع جداً). في بعض الحالات الأخرى، سدد بعض الأشخاص رسم معين لقاء فرصة العمل ولكنهم وجدوا لدى وصولهم إلى دولة الكويت أنّ لا وجود لفرصة العمل المعروضة عليهم ويضطرون للبحث عن العمل في سوق رمادية بصفة غير قانونية يكونون بموجها محرومين من الحقوق. لا بدّ لمنظمات المجتمع المدني من أن تتواصل مع الحكومة الكويتية من أجل تطبيق التغيير وحماية الضحايا وتحسين التشريعات القائمة بما يؤدي إلى تحسين حقوق وحركة العمال.

من جهة أخرى، يشكّل البدو (حوالي 100,000 نسمة) مجتمعاً محروماً يعاني في الوصول إلى حقوق الإنسان الأساسية. الحكومة لا تقدّم الخدمات والمعونات الحكومية بشكل منتظم إلى مجتمع البدو - التعليم، الفرص الوظيفية، الرعاية الصحية، المستندات الثبوتية المدنية كشهادات الولادة والزواج والوفاة. عدد منظمات المجتمع المدني والأفراد الذين يعملون على موضوع البدو هو قليل جداً. لا بدّ من دعوة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة إلى المشاركة في بلورة حلّ محلي لهذه المشكلة الاجتماعية.

الأولويات لدولة الكويت:

- السفارة تشجّع الطلبات التي تهدف إلى بناء قدرة منظمات المجتمع المدني على التفاعل بشكل فعال مع المسؤولين الحكوميين من أجل مساندة الغايات التالية"
 - تعزيز مشاركة المواطن الكويتي، وبشكل خاص المرأة الكويتية، بالشؤون الحكومية وتعزيز الثقة بالمؤسسات السياسية.
 - أن تساعد منظمات المجتمع المدني و/أو الشركات الخاصة في بلورة الحلول المحلية لقضايا انتهاكات قوانين والاتجار بالبشر، و/أو قضايا المجموعات السكانية المهمشة، و/أو المساواة الجندرية.

الموضوعات / المناطق الأساسية: عديمي الجنسية، العنف المنزلي، المساواة الجندرية، منظمات المجتمع المدني.

اشتراطات خاصة:

- هذه الفرصة هي متاحة للشركات التي لا تتوخى الربح المسجلة، منظمات المجتمع المدني المسجلة وغير المسجلة، والمجموعات.
- تفضّل الطلبات التي لديها
- نرحّب بالشراكات القائمة بين الحكومة أو القطاع الخاص (مذكرات تفاهم، شراكات قائمة).

لبنان:

نوع آلية التمويل	اتفاقية تعاون، منحة، أو عطاء بمبلغ ثابت
عدد المنح (عدد تقديري)	اثنتان إلى خمسة (2 إلى 5)
إجمالي قيمة التمويل (مبلغ تقديري)	\$ 500,000
سقف المنحة الواحدة (مبلغ تقديري)	\$ 150,000 في حال كانت مدّة العطاء سنة واحدة؛ \$ 300,000 في حال كانت مدّة العطاء سنتين
الحد الأدنى للمنحة الواحدة (مبلغ تقديري)	\$ 50,000 في حال كانت مدّة العطاء سنة واحدة؛ \$ 100,000 في حال كانت مدّة العطاء سنتين
مدّة المشروع (مدّة تقديرية)	12- 24 شهر

بيان مشكلة الدولة اللبنانية: كثيرة هي المعوّقات التي تقف في وجه النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية. الاقتصاد اللبناني ما زال يتدهور، وقد تنامت القيود حول مناخ الأعمال خلال العقد الماضي بحيث بات بعض المحللين يتحدثون بأن الاقتصاد اللبناني أصبح على مشارف الانهيار. وبحسب مؤشر "سهولة الأعمال" الذي يصدر عن البنك الدولي، فلقد تراجع تصنيف الدولة اللبنانية إلى المرتبة 101 من أصل 192 دولة في العام 2008 إلى المرتبة 143 من أصل 192 دولة في العام 2018.

معدّلات البطالة هي مقدّرة ما بين 25% و35%، أي حوالي 40% في أوساط الفئات الشابة. لخلق الفرص الوظيفية وتحريك النمو الاقتصادي، لا بدّ من إقامة شركات جديدة وتوسيع نطاق تلك القائمة في الوقت الحاضر.

الفساد له أثره على الاقتصاد ولقد أظهر مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية أنّ الدولة اللبنانية هي في المرتبة رقم 138 على ترتيب الدول الأكثر فساداً من بين 175 دولة، وهو في المرتبة رقم 13 بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (18 دولة).

مع بداية المظاهرات في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019، أصبح المواطن اللبناني يتطلع إلى مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وبالتالي من المهم بمكان أن تنكّب الحكومة اللبنانية مع المواطنين على فهم ما هي الإصلاحات اللازمة وتحديد الأولويات بينها وتطبيقها

الأولويات للدولة اللبنانية:

(1) إزالة أو تخفيف العوائق التي تقف في وجه النمو الاقتصادي من خلال تحسين مناخ الأعمال والاستثمار وخفض العوائق التي وردت بتقرير البنى الدولي حول "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال". المساعدة على

تأسيس شركات ناشئة صغرى وصغيرة الحجم وتوسيع تلك الفاتئمة و/أو تحسين الكفاءة الاقتصادية لدى المجموعات المهمشة مثل ذوي الاحتياجات الخاصة.

(2) خلق مواطن واعٍ لأشكال المشاركة السياسية السلمية والحراك المدني ضمن إطار الدستور اللبناني ومستعدّ للتواصل مع الحكومة اللبنانية للمطالبة بالاصلاحيات والسير بتطبيقها.

الموضوعات / المناطق الأساسية: الأولوية هي للطلبات التي تشمل مناطق تقع خارج منطقة بيروت الكبرى. نشجع على التركيز على واحدة أو أكثر من الأولويات التالية:

- (1) تشجيع المواطن على الانخراط بالحوكمة التشاركية وتشجيع صناع القرار على العمل مع المجموعات المدنية ومنظمات المجتمعات المدني. أمثلة، على سبيل المثال لا الحصر:
 - إقامة روابط مع منظمات المناصرة الدولية من أجل تثقيف قيادات المجتمع المدني لتكون قادرة على الدفع قدمًا بالاصلاحيات. رعاية خطوط التواصل ما بين صناع القرار والمجتمع المدني بهدف معالجة موضوع الاصلاحات الاقتصادية والسياسية الحرجة، وطرح حلول قابلة للتطبيق واستعادة ثقة المجتمع بالحوكمة.
 - إقامة روابط مع منظمات المناصرة الدولية من أجل تثقيف قيادات المجتمع المدني حول أشكال الحراك المدني السلمي والقانوني بما يساعد على الدفع قدمًا بالاصلاحيات اللازمة ضمن إطار الدستور اللبناني.
 - تدابير مبركة لتحسين الخدمات الحكومية وخفض فرص الفساد (من خلال الحوكمة الالكترونية مثلاً).
 - ابرام شراكات مع المؤسسات الحكومية المعنية لتقريب السياسات والاجراءات الحكومية من المعايير وأفضل الممارسات الدولية.

(2) رعاية النمو الاقتصادي الشامل. أمثلة، على سبيل المثال لا الحصر:

- مراكز لاحتضان الشركات أو غيرها من أشكال المساعدة المباشرة للشركات الناشئة الصغرى والصغيرة الحجم، توسيع أعمال الشركات القائمة؛
- برامج لرعاية النمو الاقتصادي الشامل؛ مثل تأمين التدريب والتوجيه المهني إلى المجموعات المهمشة – ذوي الاحتياجات الخاصة على سبيل المثال – ليصبحوا منتجين اقتصاديًا وقادرين على تأمين احتياجاتهم الخاصة بشكل مستدام؛
- رعاية الصادرات اللبنانية و/أو التأسيس لانتاج منتجات محلية جديدًا تكون بديلاً عن المنتجات التي تستوردها الدولة اللبنانية؛
- ابرام شراكات مع الجهات الحكومية المعنية بتحسين المناخ الاستثماري والتجاري في لبنان من خلال مثلاً تخفيف الحواجز التنظيمية التي جاء الحديث عنها بتقرير " ممارسة أنشطة الأعمال" الذي يصدر عن البنك الدولي.

اشتراطات خاصة:

- منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية/ مجموعات المجتمع املدني/ مؤسسات مهنية أو تربوية، وغيرها من املجموعات التي تتوخى أو لا تتوخى الربح. الاولوية ستكون للمؤسسات التي لها سبق أن أثبتت جدارتها في المجالات ذات الأولوية التي ستركز عليها في الأنشطة المقترحة في ملف الطلب.
- نرحب بالشراكات بين القطاعين العام والخاص حيث تكون هذه الشراكات مفيدة. وفي مثل هذه الحالة، نشجع المؤسسة / المنظمة على ابرام كتاب نية أو مذكرة تفاهم مع الجهة الحكومية المعنية (وزارة أو هيئة) التي سيتم الدخول في شراكة معها لغرض تنفيذ المشروع المقترح.

المغرب:

نوع آلية التمويل	اتفاقية تعاون، منحة، أو عطاء بمبلغ ثابت
عدد المنح (عدد تقديري)	ثلاثة إلى خمسة (32 إلى 5)
إجمالي قيمة التمويل (مبلغ تقديري)	\$ 500,000
سقف المنحة الواحدة (مبلغ تقديري)	\$ 150,000
الحد الأدنى للمنحة الواحدة (مبلغ تقديري)	\$ 50,000
مدّة المشروع (مدّة تقديرية)	12- 36 شهر

بيان مشكلة المغرب: اعتمدت دولة المغرب على مَرّ التاريخ على قوّة القطاع الزراعي وعلى شركائها التجاريين الرئيسيين في أوروبا، وهي اليوم بصدد تنويع قاعدتها الصناعية ومستوردي المنتجات المغربية وتعمل على تحويل نفسها إلى البوابة المالية والتجارية بين افريقيا والمغرب. تعتبر دولة المغرب بحسب معايير البنك الدولية اقتصاداً متوسط الدخل، وبالتالي فإنّ أهدافها الاقتصادية الأساسية تتمثّل بتمتين مخزونها من القوة العاملة، وتنويع صادراتها، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من حول العالم. الحكومة المغربية تتعاون بمجمل أطرافها من أجل تحسين تصنيف دولة المغرب على مؤشر "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" الذي يصدره البنك الدولي، وقد نجحت في القفز سبعة درجات من المرتبة 53 عالمياً للعام 2020 وأصبحت الدولة الثالثة شرق أوسطياً (بعد دولتي الإمارات والبحرين) والصالثة افريقياً (بعد جمهوريتي مريشيوس والسيشل). أهمّ التحديات التي تعترض مسيرة دولة المعري هي ضعف النظام التربوية، وتراجع انتاجية اليد العاملة، وعدم المواءمة ما بين ما تملكه اليد العاملة من مهارات واحتياجات الشركات والمؤسسات.

في العام 2014 أطلق المغرب مخططاً وطنياً شاملاً لتسريع التنمية الصناعية يركّز على تأسيس نظم تحقق الكفاءة والتكامل ما بين الحلقات الصناعية وما بين الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. يطمح المخطط الوطني إلى خلق 500,000 وظيفة صناعية جديدة بحلول العام 2020 من خلال استقطاب رأس المال الأجنبي المباشر وتعزيز الروابط ما بين الشركات الصغرى وكبار الصناعيين في المغرب. ركّز المغرب أيضاً على أن تكون الدولة المركز المالي لأفريقيا وهو يقدّم محفّزات للشركات التي تنشئ مقراتها الرئيسية في القطب

المالي للداء البيضاء (Casablanca Finance City). وعلى الرغم من كل هذه التحسينات على بيئة الأعمال، إلا أنَّ المغرب ما زال يواجه تحديات من حيث النقص في القوة العاملة الماهرة، والضعف في حماية الملكية الفكرية، والبيئة التنظيمية الصعبة.

مبادرة "المناطقية المتقدمة" التي اعتمدها المغرب أعطت سلطة مالية وإدارية أكبر للجهات المحلية المنتخبة ومنحت المواطن حق الاعتراض المباشر والتعاطي مع الجهات المناطقية والبلدية، ولكن يبدو أنَّ المجتمع المدني وهذه الجهات المناطقية والبلدية ينقصها الكفاءات والخبرة اللازمة للاستفادة من هذه الإصلاحات بشكل كامل. اللامبالاة بشؤون السياسة أمر شائع في المغرب، لا سيما في صفوف الشباب الذين يجب توعيتهم بشأن هذه الإصلاحات وتسليحهم بالمعرفة والمهارات اللازمة ليطلعوا بالدور الذي يجب أن يؤديه الشباب.

الأولويات لدولة المغرب:

(1) رعاية النمو الاقتصادي الشامل: يجب أن تركز المشاريع المقترحة على خلق الفرص الوظيفية، ومساندة التقدم الاقتصادي، وعلى ردم الجفوة ما بين النظام التعليمي وسوق العمل. الأولوية ستكون للمشاريع التي تركز على الشباب والنساء المقيمين خارج المدن الرئيسية. الأنشطة يمكن أن تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- أ. التشجيع على تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تأمين المساعدة التقنية التي تساعد على مواجهة التحديات التي تواجه نمو القطاع الخاص - الإجراءات القانونية، الصعوبات التي تقف في وجه الوصول إلى التمويل.
- ب. تحسين مهارات الباحثين عن العمل من خلال التدريب التقني والتدريب على المهارات التي تؤدي إلى فرص تدرّج أو توظيف.

(2) تشجيع مشاركة المواطن في العملية الانتخابية وفي الحوكمة التشاركية وتعزيز استعداد صناع القرار للعمل مع المجموعات المدنية ومنظمات المجتمع المدني: يجب أن تطرح المشاريع المقترحة أفكارًا مبتكرة مستدامة تعزز الحوار بين المواطن والمجتمع المدني والحكومة المحلية بهدف معالجة احتياجات المجتمعات بفعالية أكبر. الأنشطة يمكن أن تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- أ. تحضير المواطن ليصبح أكثر اطلاعًا على الواقع السياسي ومشاركًا ناشطًا في العملية الانتخابية خلال الفترة التمهيدية لانتخابات 2021.

- ب. تعزيز الجهود المبذولة لتحسين التربية المدنية محليًا بهدف تعزيز الشفافية والسلامة العامة والمساواة بين الجنسين والوصول إلى فهم حقوق المواطن بطرق مبتكرة، قابلة للقياس، ومستدامة.
- ت. تعزيز وعي المواطن، لا سيما الشباب والنساء، وتعزيز مشاركتهن في التواصل والتفاعل مع الحكومة المحلية -- مثل الوعي بهوية الجهة التي يمكن التواصل معها للحصول على مختلف المعلومات التربوية أو الخدمات. نتوقع من المؤسسات الشبابية أن ترسم طرق مبتكرة للتواصل مع الشباب حول المسائل التي تهمهم وأن تطرح طرق مبتكرة لتنظيم تفاعل الشباب مع نظرائهم ومع الجهات الحكومية المحلية.

الموضوعات / المناطق الأساسية: التركيز على المناطق التي تقع خارج المدن الرئيسية مثل الرباط، والدار البيضاء، ومراكش وبني ملال.

اشتراطات خاصة:

يجب أن تكون الجهة المتقدمة بالطلب مسجلة لدى الحكومة المغربية.

تونس: راجع الملحق الذي سيتم اضافته على هذا الاعلان في مرحلة لاحقة.

لا يسمح بالأنشطة والتكاليف التالية ضمن هذا الاعلان:

- تدريب وظيفي لا يؤدي إلى تدرّج أو فرص وظيفية؛
- منح دراسية ومشاريع تبادل طلابي؛
- تطوير تطبيقات للجوال؛
- منح/جوائز نقدية؛
- تسديد تكاليف نشاطات بدأت بتمويل آخر؛
- السفر إلى الخارج؛ ما لم يتم تحديده صراحة ضمن خطة المشروع؛
- مشاريع الرعاية الاجتماعية أو الرعاية الصحية؛
- الأنشطة التي تبدو غير محايدة في ظاهرها أو التي تصبّ في دعم حملات انتخابية لفرد أو حزب (أنشطة محدّدة لحزب سياسي محدّد مثلاً...)
- الزراعة؛
- استطلاعات الرأي؛
- الصناعات اليدوية؛
- البحث الأكاديمي أو التحليلي (ما لم يكن ضروري ضمن مشروع أوسع نطاقاً)؛
- حدث فردي كمؤتمر أو طاولة حوارية واحدة؛
- بحث طبي أو نفسي ودراسات سريرية؛
- مشاريع تجارية أو مشاريع تنوحي الربح؛
- عروض ثقافية، نوادي ثقافية، مهرجانات، إلخ....
- نفقات مرتبطة بتجديد المباني و تغيير الديكور، أو شراء أو استئجار عقارات غير الإيجار المكتبي النموذجي؛
- شراء ديكور مكتبي؛
- شراء معدات (ملكية خاصة ملموسة تتعدى مدّة حياتها السنة ويزيد سعرها عن 5,000 دولار للوحدة)؛
- دورات تدريب لغوي؛ و
- تكاليف نشاطات ترفيهية (حفلات استقبال، نشاطات اجتماعية، مشروبات كحولية، حفلات كوكتيل، جولات سياحية).

الطلبات التي تشتمل على أي من النشاطات أو التكاليف التالية قد تستبعد في مرحلة مراجعة الأهلية الفنية ولن تتقدّم

إلى لجنة مراجعة الاستحقاق.

قياس النتائج

سيعمل الفائزون مع فريق البرنامج وفريق الاشراف والتقييم بمكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى على وضع خطة لقياس المؤشرات النوعية والكمية بالاستناد إلى مقترح المشروع (الطرح) المقدم خلال عملية التفاوض على المنحة. سيتوجب على الفائزين جمع البيانات اللازمة لقياس ورفع هذه المؤشرات التي سيتم الاشراف عليها خلال فترة المنحة من أجل تحديد التعديلات اللازمة على تصميم المشروع وتقييم نجاح المشروع في تحقيق النواتج والمخرجات المتوقعة منه.

بيانات المنحة

نوع آلية التمويل	اتفاقية تعاون، منحة، أو منحة بمبلغ ثابت
عدد المنح التقريبي	عشرة إلى خمسة وثلاثين (10-35)
القيمة الكلية للتمويل الذي سيتم منحه بموجب البرنامج	\$ 4,000,000
السقف الأعلى المقدّر للمنحة الواحدة	راجع المعلومات المحددة لكل دولة أعلاه
الحد الأدنى المقدّر للمنحة الواحدة	راجع المعلومات المحددة لكل دولة أعلاه
مشاركة في تحمل الكلفة أو مطابقة	يوصى به ولكن غير ملزم
المدة المقدرة للمشاريع	12-36 شهر

بناءً على توافر الأموال، سيخصّص مبلغ ، 4,000,000 دولار أميركي للدعم الاقتصادي سيتم منحه من خلال هذا الاعلان على شكل حوالي 35 منحة. من الممكن أن يُمنَح الفائز بالمنحة تمويل يصل إلى ثلاث سنوات، لكن هذا يعتمد على نوع النشاط المقترح والدولة. التاريخ المقدّر لبدء هذا المشروع هو الأول من تشرين الأول / أكتوبر 2020. يحتفظ مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى بالحق بأن يكون التمويل أقل أو أعلى من مبلغ التمويل المحدد للبرنامج كما يحتفظ لنفسه بالحق بأن يمنح التمويل بموجب هذا الاعلان لمدة عامين من تاريخ انتهاء الاعلان. في حال صدور توصية بتمويل المشروع، سيتم تحديد الميزانية النهائية للمشروع خلال مرحلة المفاوضات.

طلب تقديم الطلبات لا يضع على عاتق الحكومة الاميركية التزامًا بتقديم المنحة كما ولا يلزمها بتسديد تكاليف إعداد وتقديم الطلبات.

حجم المشاركة

يجوز أن يشارك مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى في البرامج وفي إدارة أداء أية اتفاقية تعاون من خلال الاستشارات والتعاون الفني في أنشطة محدّدة ضمن المشروع.

أمثلة عن مسؤوليات مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى في اتفاقيات التعاون – على سبيل المثال لا الحصر:

- التعاون في إعداد المواد التدريبية؛
- التعاون في وضع الخطة النهائية للمشروع وهذا يشمل خطط الاشراف والتقييم؛
- المشاركة في تقييم التقدم المحرز وفي تحديد المسائل التي من شأنها أن تؤثر على نجاح المشروع؛ و
- المشاركة في عملية اختيار المرشحين.

التأهل للمنح

سيراجع مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى كافة الطلبات ليحدد ما إذا كانت تستوفي جميع شروط التأهل المحددة أدناه.

ملاحظة: الطلبات التي لا تستوفي شروط التأهل المحددة في الفترتين أوب أدناه لن تتقدم إلى مرحلة مراجعة الأهلية الفنية وستُعتبر غير مؤهلة للفوز بالتمويل الممنوح بموجب هذا الاعلان. لا يمكن إدخال أية إضافات على الطلب بعد مرور المهلة النهائية للمنافسة.

مقدمي الطلبات الذين يستوفون شروط التأهل

مقدمو الطلبات الذين يستوفون شرط الكيان القانوني هم: منظمات المجتمع المدني ، المؤسسات التي لا تتوخى الربح، المجموعات المحلية، المنظمات غير الحكومية، النقابات المهنية، المؤسسات الخاصة، والجامعات المحلية القائمة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ما عد مصر، والصفة الغربية، وقطاع غزة، والإمارات العربية المتحدة، وعمان.

إنّ مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الاميركية ملتزم بسياسة عدم التمييز في كافة برامجهم وأنشطته ويرحب بالطلبات بغض النظر عن عرق مقدم الطلب أو أصله أو لونه أو جنسيته أو جنسه أو توجهه الجنسي أو أية إعاقة لديه. نرحب بالطلبات التي تردنا من المؤسسات التي تعمل في خدمة المجتمعات المحرومة ومنها النساء والمعوقين والشباب.

يجب أن تستوفي كافة الطلبات شروط التأهل التالية بالإضافة إلى شروط التأهل الخاصة المحددة لكل دولة في

الفصل الأول من الملف:

1. شرط المكان: وحدها المؤسسات التي لديها مكتب محلي في الدولة التي تقترح تنفيذ مشروعها فيها تعتبر مؤهلة لتقديم الطلب. ستصدر المنحة إلى المكتب المحلي وليس إلى أي مكتب شريك أو مكتب تابع يقع خارج دولة التنفيذ.

2. التسجيل الرسمي: وحدها المؤسسات المسجلة رسمياً في الدولة التي تقترح تنفيذ مشروعها فيها تعتبر مؤهلة لتقديم الطلب.

3. القدرات المؤسسية: يجب أن يثبت مقدّم الطلب قدرته على استيفاء المعايير التالية:

- المؤسسة قائمة رسمياً منذ أقله سنة واحدة؛ و
- المؤسسة تولّت إدارة أقله مشروع واحد / مبادرة واحدة بتمويل من جهة مانحة (حكومية، خاصة، إلخ...).

سينظر مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى بالاعتبارات الخاصة التالية عند مراجعة الطلبات:

1. وجود رابط سابقة مع برنامج مبادرة الشرق أوسطية "مبي": نحن نثمن قدامى المشاريع والبرامج التي قامت تحت رعاية مبادرة الشراكة الشرق أوسطية "مبي" و نتوخى تحسين الروابط ما بين المبادرات من خلال إقامة الروابط ما بين الشركاء الحاليين والقدامى. عليه، سوف نعطي الأولوية للمشاريع التي يشارك القدامى في مكوّناتها وأنشطتها. بالنسبة لمعايير التقييم، قدامى مبادرة الشراكة الشرق أوسطية "مبي" هم المشاركون السابقون في مشاريع التبادل أو المستفيدون السابقون من البرامج التدريبية التي تزيد مدّتها عن خمسة أسابيع والتي تقوم تحت مظلة مبادرة "مبي"، أو المستفيديون السابقون من منح محلية تحت مظلة مبادرة "مبي". قدامى برامج التبادل الأميركية العامة الأخرى سيُعتَبَرُون من بين القدامى.

اشتراطات التسجيل

يقع على المؤسسات التي تقع داخل أو خارج الولايات المتحدة أن يكون لها رقم فريد معرّف يشار إليه في الوقت الحاضر برقم (DUNS) وأن يكون لها حساب نشط في نظام إدارة المنح (SAM) لكي تتأهل لتقديم طلب للحصول على تمويل من مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأميركية. ينطبق هذا الشرط على مقدّم الطلب الأساسي وعلى شركائه المحليين الذين يتلقون منح فدرالية من الباطن. مقدّموا الطلبات الذين لا يستوفون كافة اشتراطات التسجيل لا يتأهلون للتمويل الممنوح بموجب هذا الاعلان.

الرقم الفريد المعرّف

هو رقم من تسعة أرقام تصدره شركة Dun & Bradstreet Inc للتعريف عن المؤسسات بواقع رقم فريد لكل مؤسسة.

يجب على كل مقدّم الطلب أن يكون له رقم فريد معرّف. يمكن الاستحصال على الرقم الفريد المعرّف من خلال الخطوات التالية:

- أولاً زيارة الرابط التالي: <http://fedgov.dnb.com/webform/pages/CCRSearch.jsp>

- ومن ثم اختيار الدولة أو المنطقة التي تقع فيها المؤسسة
- ومن ثم تعبئة وتقديم الاستمارة. سيتوجب على المؤسسات أن تقدّم معلومات أساسية مثل عنوان المكتب وعنوان المراسلة، واسم المسؤول التنفيذي، والكود الصناعي المعياري (SIC) والإيرادات السنوية.

في حال مواجهة صعوبات فنية في استخراج الرقم الفريد المعرف، يمكن التواصل مع شركة Dun & Bradstreet Inc عبر عنوان البريد الإلكتروني التالي: govt@dnb.com.

نظام إدارة المنح (SAM):

نظام إدارة المنح (SAM) هو سجل لدى الحكومة الأميركية بكافة الموردين الذين يتعاملون مع الحكومة الفدرالية، كما هو سجل مركزي بكافة مقدّمي الطلبات على المنح والفائزين بالمنح، وهو نقطة مركزية يستطيع من خلالها مقدّمو الطلبات على المنح والفائزون بالمنح تعديل بياناتهم المؤسسية.

يجب أن يحافظ مقدّمو الطلبات على حسابٍ نشط ضمن النظام وأن يدرجوا فيه بياناتهم الحالية الصحيحة في الفترة التي تكون فيها طلباتهم قيد المراجعة. للمحافظة على حسابٍ نشط ضمن النظام يجب على مقدّمي الطلبات تجديد التسجيل بالنظام أقلّه مرّة في السنة. في حال انتهت مدّة الحساب المؤسسية لا يحقّ للمؤسسة تقديم طلب لمنحة قبل تجديد التسجيل.

لإنشاء حسابٍ جديدٍ على النظام، يرجى اتباع الخطوات التالية:

- زيارة الموقع التالي: <http://www.sam.gov>
- تسجيل الدخول وإتمام عملية التأكد من الهوية وبناء الحساب
- لتسجيل المؤسسة انقر على زر التسجيل "Entity Registrations" ثم على زر تسجيل مؤسسة جديدة "Register New Entity".

لإنشاء الحساب، يجب أن يكون للمؤسسة رقم فردي معرف بالإضافة إلى رقم (CAGE) للمؤسسات المحلية الأميركية أو رقم (NCAGE) للمؤسسات الأجنبية.

تعبئة الاستمارة الإلكترونية وتقديمها. في حال كانت المؤسسة لديها بمتناول اليد كافة المعلومات المطلوبة (راجع [الدليل](#))، ستحتاج إلى حوالي ساعة لتعبئة الاستمارة، بحسب حجم ودرجة تعقيد المؤسسة. ونظرًا لعدد الخطوات اللازمة لانتهاء عملية التسجيل، قد تحتاج عملية تشكيل الحساب على النظام إلى حوالي **12-15 يوم عمل**.

يمكن زيارة صفحة المساعدة عبر موقع (<https://www.fsd.gov>) أو التواصل مع النظام عبر الرقم التالي: 866-606-8220 (الولايات المتحدة) أو: 1-334-206-7828 (دولي).

اعتبارات أخرى

ث.1 المشاركة في تحمّل الكلفة أو المطابقة

لم تُحدّد نسبة مئوية عليا أو نسبة مئوية دنيا لهذه المنافسة، إلا أنّ مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى يشجّع المشاركين على تأمين أعلى نسبة مشاركة في تحمّل الكلفة وتمويل البرامج.

المشاركة في تحمّل الكلفة أو المطالبة ليس من ضمن معايير التقييم في هذه المنافسة

في حال المشاركة في تحمّل الكلفة أو المطابقة، يجب وضع التفاصيل لكل بند ضمن الميزانية وفي شرح الميزانية. مقترحات المشاريع التي تتحدّث عن مشاركة في تحمّل الكلفة ولكن لم تحدّد الجهة التي ستكون الشريك في تحمّل الكلفة لا تعتبر مستوفية لهذا الشرط وتعتبر غير مؤهلة. عندما تكون المشاركة في تحمّل الكلفة مؤكدة في مقترح المشروع، يكون مقدّم الطلب ملزماً بتحديد القيمة التي سيتحمّلها الطرف الآخر ضمن اقتراح المشروع وفي ما بعد ضمن الاتفاقية. المشاركة في تحمّل الكلفة يمكن أن تكون لتغطية التكاليف المسموح بها المباشرة أو غير المباشرة. لأغراض المحاسبة، يجب على الجهة المتلقية أن تمسك سجلات خطية بكافة التكاليف التي تتحملها وأيضاً التكاليف التي ستتحملها الحكومة الفدرالية. تخضع مثل هذه السجلات إلى التدقيق. يتم تحديد قيمة المساهمات النقدية والعينية وفقاً لآلية (OMB 2 CFR 200.306).

الطلب والملف

مكوّنات الطلب

يجب أن تشمل كافة الطلبات المكوّنات المحدّدة أدناه. تُقدّم كافة المستندات باللغة الإنكليزية ويجب التعبير عن كافة التكاليف بالدولار الأمريكي. يجوز لكل جهة تقديم طلب واحد فقط. يرجى مراجعة الفقرة "ب" أدناه للمزيد من التوجيهات حول تقديم الطلب واشتراطات تقديم الطلب.

بالإضافة إلى كافة التوجيهات حول كيفية تقديم الطلب المحدّدة أدناه، نشجّع مقدّمي الطلبات مراجعة معايير تقييم الطلبات في الفصل رقم 8 من هذا الاعلان خلال تحضير الطلب كونه يحدّد المعايير التي على أساسها سيتم وضع الدرجات لكل طلب.

ملاحظة: الطلبات التي لا تشتمل على كافة المستندات المحددة في الفقرة "ب" أدناه لن تتقدم إلى مرحلة مراجعة الأهلية الفنية. لجنة المراجعة لن تنظر في الطلبات التي يزيد عدد صفحاتها عن العدد المسموح. لا يجوز لمقدمي الطلبات إضافة أية مواد على الطلب بعد تقديمه و انتهاء مهلة المنافسة.

أ. 1 المستندات المطلوبة

1. الاستمارة اللازمة لتقديم طلب على مساعدة فدرالية

للدخول في المنافسة، يجب على مقدمي الطلبات تعبئة الاستمارات الثلاثة التالية على الانترنت.

○ SF-424

○ SF-424a

○ SF-424b (حيث ينطبق *)

تجدون في الملحق رقم 3 إرشادات توجيهية حول كيفية تعبئة الاستمارتين (SF-424 و SF424a). الاستمارة (SF-424) تستلزم توقيعاً.

*الاستمارة (SF-424b) مطلوبة فقط لمقدمي الطلبات غير المسجلين في موقع (SAM.gov) أو الذين لم يصححوا تسجيلهم بالنظام منذ تاريخ 2 شباط / فبراير 2019 ولم يقدموا التبعثات والشهادات المطلوبة عبر الانترنت.

2. استمارة شرح (سرد مراهية) المشروع:

يصف مقدم الطلب في هذه الاستمارة الجهود التي سيبذلها في سبيل تحقيق الأهداف والغايات المتوخاة من المنحة. تجدون الاستمارة في الملحق رقم 1.

3. الميزانية لية وشرح الميزانية

يجب على مقدمي الطلبات أن يقدموا العناصر التالية:

1- ملخص الميزانية

2- ميزانية تفصيلية (عرض بنود الميزانية)

3- شرح الميزانية

تجدون استمارة الميزانية وشرح الميزانية في الملحق رقم 2، ننصح مقدمي الطلبات بمراجعة الملحق رقم 2 قبل إعداد شرحهم للميزانية. الملحق رقم 2 يتألف من عدد (3) صفحات.

1. الصفحة الأولى تشتمل على إرشادات توجيهية خطية حول كيفية إعداد شرح الميزانية. ننصح مقدّمي الطلبات بوضع نص شرح الميزانية على ملف بصيغة Word وتقديمه على صيغة Word أو صيغة PDF. إشارة إلى ضرورة إفادتنا في نص شرح الميزانية بهوية الأشخاص الرئيسيين بالمشروع.
2. الصفحة الثانية مخصّصة للملخص الميزانية. هذه الصفحة تعبأً أوتوماتيكياً من تلقاء نفسها لدى تعبئة الميزانية التفصيلية التي تجدونها على الصفحة الثالثة.
3. الصفحة الثالثة مخصّصة للميزانية التفصيلية. ملاحظة: ننصح مقدّمي الطلبات باستخدام نفس الشكل الوارد في الاستمارة وتقديم ملخص الميزانية والميزانية التفصيلية على ملف بصيغة excel أما نص شرح الميزانية فننصح بتقديمه على ملف بصيغة Word أو صيغة PDF. في حال فضّل مقدّم الطلب عدم استخدام الاستمارة، فيجب على مقدّم الطلب الحرص على أن تشتمل استمارته الخاصة على كافة العناصر الواردة ضمن استمارتنا.
4. اتفاقية معدّل التكاليف غير المباشرة المتفق عليها: يقع على مقدّمي الطلبات الذين يتحدثون في الميزانية عن تكاليف غير مباشرة تزيد قيمتها عن 10% أن يوافقوا بنسخة عن اتفاقية معدّل التكاليف غير المباشرة المتفق عليها حيث ينطبق. [Negotiated Indirect Cost Rate Agreement (NICRA)]

اشتراطات حول شكل الطلب

يرجى الالتزام بخط "تاييمز نيو رومانز" حجم الخط (12)، وبخط واحد فاصل بين السطور. الهوامش تكون كلها (شمال، يمين، أعلى، أسفل) أقله انش واحد. يجب على مقدّمي الطلبات أن يحرصوا على ترقيم كافة صفحات الطلب بالتتالي وأن يلتزموا بالحد الأقصى المحدّد في الفقرة 1.1 أعلاه. تُستثنى الاستمارات النموذجية (SF-424a, SF-424b) من شرط ترقيم الصفحات.

ننصح مقدّمي الطلبات باستخدام مايكروسفت أوفيس، وفي خلافه يمكن تقديم الطلب على صيغة PDF.

تقديم الطلب

يجب على مقدّمي الطلبات تقديم كافة مستندات الطلب إلكترونياً من خلال موقع (Grants.gov) أو عبر البريد الإلكتروني (NEA-Grants@state.gov) قبل الساعة الخامسة من بعد الظهر من الخامس والعشرين من شهر شباط/فبراير 2020. يكون مقدّم الطلب وحده مسؤولاً عن اكتمال رزمة مستندات الطلب ودقّتها وسريتها. مبادرة "مبي" ننصح كافة مقدّمي الطلبات بتقديم الطلب قبل الموعد النهائي من أجل ضمان استلام واكتمال الطلب.

سيتم تبليغ أصحاب الطلبات التي لم تتقدّم إلى مرحلة المراجعة الفنية خلال 30 يوم من إقفال الاعلان بحيث سيصل إشعار بذلك عبر البريد الإلكتروني إلى المخوّل بتمثيل الجهة المتقدّمة بالطلب وجهة التواصل مع البرنامج المدرج على استمارة (SF-424). في حال عدم استلام مقدّم طلب إشعاراً من هذا النوع، فهذا يعني أنّ الطلب تقدّم في مرحلة المراجعات.

لا تُعدُّ عملية تقديم الطلب مكتملة إلا بعد استلام مقدّم الطلب إشعارًا بأنه تمّ التثبيت من صحّة الطلب وتحويله إلى الجهة المانحة (مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى). يرجى تخصيص الوقت الكافي لإدخال الطلب على النظام؛ مقدّم الطلب هو المسؤول عن متابعة الطلب والتأكد من استلامه والتثبيت من صحّته.

ج.1 موقع (Grants.gov)

موقع (Grants.gov) عبارة عن بوابة موحّدة لتقديم الطلبات للمنح الفدرالية. يمكن تشكيل حساب على النظام من خلال خمس خطوات: (1) الحصول على الرقم الفريد المعرّف، (2) تشكيل حساب لإدارة المنح على النظام، (3) بناء الملف الشخصي مع اسم مستخدم وكلمة مرور، (4) الحصول على تصريح للممثل المخوّل للمؤسسة، (5) المتابعة على وضع الممثل المخوّل للمؤسسة. تحتاج هذه الآلية إلى 10 أيام عمل أو أكثر حتى في حال تم تنفيذ الخطوات ضمن الأطر الزمنية الصحيحة. للبدء بفتح الحساب، قم بزيارة الموقع (www.grants.gov) واضغط على زر التسجيل الموجود على أعلى الصفحة لجهة اليمين.

تواريخ ومواعيد تقديم الطلبات

يجب تقديم الطلبات قبل الساعة الخامسة من بعد الظهر بالتوقيت الغربي من تاريخ 2/25/2020 لن يتم منح مهلة إضافية وبالتالي فإنّ الطلبات التي لا ترد قبل المهلة النهائية لن تتأهل ولن تتقدّم إلى مرحلة المراجعات. نشجّع مقدّمي الطلبات على تقديمات طلباتهم قبل المهلة النهائية لتقديم الطلبات حتى يتمكنوا من اعلام فريق مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى (nea-grants@state.gov) بأية مشاكل فنية وإتاحة الوقت اللازم لحلّها قبل انقضاء المهلة الزمنية. سيتعاون فريق مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى مع مقدّمي الطلبات على حلّ المسائل الفنية ولكن الفريق ليس مخولاً بمنح أي استثناء على شروط تقديم الطلبات الموضحة في هذا الاعلان.

حدود التمويل، والقيود على التمويل، واعتباراتٍ أخرى لها علاقة بالتمويل

1. تقديم المنح إلى المؤسسات التجارية والمؤسسات التي تتوخى الربح
وزارة الخارجية الاميركية تحظّر تحقيق المؤسسات التجارية للمكاسب من منح المساعدة. لن تسدّد أية أموال كأرباح إلى أية شركة تجارية متلقية للمنح. لأغراض تفسير معنى الربح بموجب هذا الاعلان، يكون الربح هو أي مبلغ يزيد عن التكاليف المباشرة وغير المباشرة المسموح بها. تحدّد التكاليف المسموح بها والتي تتكبّدها المؤسسات التجارية وفقاً لأحكام تنظيم الشراء الفدرالي (48 CFR Part 31). المدخول الذي يمكن أن تحقّقه الجهة المتلقية يمكن أن يشمل:

- المبالغ التي تضاف إلى إجمالي مبلغ المنحة، ومنه قيمة المشاركة في تحمّل تكاليف المنحة أو المطابقة والذي يُستخدم لتمويل أهداف المشروع المشروعة؛

- المبالغ التي تُستخدم لتلبية شرط المشاركة في تحمّل تكاليف المنحة أو المطابقة؛ أو
- المبالغ التي تُقتطع من إجمالي كلفة المشروع أو البرنامج المسموح بها عند تحديد صافي التكاليف المسموح بها والتي يُرتكّن إليها في احتساب الحصة الفدرالية من التمويل.

2. اشتراطات التدقيق

يقع على المؤسسات المحلية والأجنبية التي تنفق مبلغ 750,000 دولار أميركي وما فوق من المساعدات الفدرالية خلال السنة المالية أن تخضع لتدقيق واحدٍ على يد جهة مستقل يكون على الجهة المتلقية للمنحة ككل أو على البرنامج بحد ذاته:

- التدقيق على البرنامج: يُقصد به التدقيق على برنامج واحد يستفيد من منحة فدرالية؛
- التدقيق على الجهة المتلقية للمنحة: يُقصد به التدقيق على البيانات المالية للجهة المتلقية للمنحة وعلى الفدرالية وفقًا لمعايير التدقيق الحكومية (GAGAS).

تُنفذ أعمال التدقيق على يد جهة مهنية مستقلة وفقًا لمعايير التدقيق الحكومية (GAGAS) التي تصدر عن المؤسسة الحكومية العليا للتدقيق ويوافق عليها المراقب العام للولايات المتحدة، أو وفقًا لمعايير التدقيق بالدولة المضيفة أو التي يعتمد عليها المحاسبون العامون أو نقابات المحاسبين بالدولة المضيفة، إلى جانب معايير التدقيق الدولية. يتم قبول أعمال التدقيق التي تتم على الجهات الأجنبية وفقًا لمعايير التدقيق الدولية أو غير ها من معايير التدقيق شرط موافقة مسؤول المنح. يمكن الحصول على المزيد من المعلومات من خلال الرابط التالي:

<http://gao.gov/assets/590/587281.pdf>

بالنسبة إلى الجهات الفرعية غير الفدرالية التي تنفق مبلغ 750,000 دولار أميركي وما فوق من المساعدات الفدرالية خلال السنة المالية، فإنّ أحكام التدقيق النموذجية لوزارة الخارجية تنصّ على أن تشهد الجهات الفدرالية الأم على أعمال التدقيق السنوية على الجهات الفرعية غير الفدرالية وفقًا للمعايير المحددة أعلاه. تُحمّل كلفة أعمال التدقيق المنصوص عليها بموجب هذه السياسة إما على التكاليف المباشرة للمنحة أو على التكاليف غير المباشرة المعتمدة للمؤسسة ضمن الميزانية التفصيلية للمنحة.

3. الامتثال بتنظيمات التمويل الفدرالي وشروط وأحكام وزارة الخارجية

لن يتم سداد المبالغ الممنوحة بموجب هذا الاعلان حتى اطمئنان وزارة الخارجية الأميركية بأنّ نظام الإدارة المالية لدى الجهة المتلقية للمنحة سيؤمن الضبط الفعال والمساءلة والمحاسبة على كافة الأموال الفدرالية وفقًا لنظامي (2 CFR 200) و (2 CFR 600) حسب ما ينطبق. المنح الصادرة بموجب هذا الاعلان تخضع لشروط وأحكام وزارة الخارجية الأميركية ونظامي (2 CFR 200) و (2 CFR 600) حسب ما ينطبق.

عملية مراجعة الطلبات واختيار الفائزين

يجب أن تستوفي الطلبات معايير التقييم الموضحة أدناه. لجنة مراجعة الاستحقاق ستقيّم كل طلب فرديًا وفقًا للمعايير التالية ولن تعتمد أسلو المقارنة بين الطلبات.

معايير تقييم الطلبات المنهجية والاستجابة (25 نقطة)

- يشرح مقدّم الطلب كيف تستجيب الأنشطة المقترحة لواحد من الغايات المدرجة ضمن هذا الاعلان.
- الأنشطة المقترحة للمشروع تستهدف المناطق الجغرافية / المواضيع الأساسية المحددة للدولة المعنية.
- الطلب يشرح كيف سيتم التواصل مع الجهات المعنية لنيل تأييدها ودعمها.

تصميم البرنامج والقدرة على تحقيق الأهداف (45 نقطة)

- يشرح مقدّم الطلب بشكل واضح كيف ستسهم الأنشطة المقترحة في تحقيق الهدف أو الأهداف المقترحة للمشروع.
- يشرح مقدّم الطلب الأهداف الواقعية التي سوف تتحقق ضمن الإطار الزمني للمنحة.
- يحدّد مقدّم الطلب بشكل واضح الجهات المستفيدة المتوقعة ويشرح كيف ستعكس أهداف المشروع بشكل إيجابي على هؤلاء، كما يشرح آلية اختيار المشاركين.
- الأنشطة التي يقترحها مقدّم الطلب هي معقولة و/أو تجريبية بطبيعتها تساعد على تشجيع الابداع.
- يقرّ مقدّم الطلب بتنفيذه أنشطة مشابهة سابقة أو حالية (حيث ينطبق) ويشرح كيف ستكون الأنشطة الجديدة أكثر من مجرد تكرار أو إضافة بسيطة على الأنشطة السابقة أو الحالية.
- يحدّد مقدّم الطلب الافتراضات والتحديات المحتملة أمام المشروع ويقترح خطط احتوائها.
- حيث ينطبق، يحدّد مقدّم الطلب كيفية توزيع العمل بينه وبين شركائه.

القدرات المؤسسية (25 نقطة)

- وصف لأدوار كل شخص أو موقع ضمن المشروع – موظف، شريك، استشاري، متطوع - بما يثبت بأنه سيتم تسكين المشروع بالعناصر المناسبة وتجنّب تكرار أو ازدواجية الجهود.
- وصف وظيفي لكل موقع وظيفي رئيسي شاغر مع المعايير التي سيتم اعتمادها لاختيار الشخص المناسب للموقع.
- تحديد مسبق للأشخاص الرئيسيين ضمن المشروع – بما في ذلك المتطوعين – يثبت وجود الخبرة والمعرفة في المجال المقترح.
- يقترح مقدّم الطلب الكادر البشري المناسب ويثبت وجود القدرة على إدارة المشروع المقترح.
- يثبت مقدّم الطلب وجود القدرات اللازمة لحسن إدارة أموال الجهة المناحة (إدارة ناجحة لمنحة أو منح فرعية سابقة).
- يستوفي مقدّم الطلب اشتراطات التأهل الخاصة بدولته، حيث ينطبق.

الروابط مع قدامى مبادرة "مبي" (5 نقاط، حيث ينطبق)

- يثبت مقدّم الطلب أي من الأمور التالية:
 - الأفراد المشاركون هم مشاركون سابقون في برامج تبادل قائم تحت مظلة "مبي"، أو
 - المؤسسة أو الأفراد المشاركون هم مستفيدون من برامج تدريبية سابقة لمبي امتدت على أكثر من خمسة أسابيع، أو
 - المؤسسة هي مستفيدة سابقة من منحة محلية من برنامج "مبي".

الميزانية وشرح الميزانية (مقبول أو غير مقبول)

- التكاليف المقترحة هي معقولة بالنسبة إلى الأنشطة المقترحة والنتائج المتوخاة، وهي مشروحة بشكل واضح في شرح الميزانية.
- الميزانية تستعرض التفاصيل الحسابية – مع الأساليب، والكميات، وسعر الوحدة، وغيرها من التفاصيل الكلية الكافية لتنفيذ العملية الحسابية.
- القسط الأكبر من الميزانية مخصّص لدعم المشاركين / أنشطة المشروع في الدولة. تكاليف السفر المقترحة هي مناسبة.
- كلفة المشارك الواحد هي معقولة.

عملية المراجعة والاختيار

إنّ مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى هو ملتزم بآلية موحّدة وتنافسية لتوزيع المنح. ستمرّ الطلبات بداية بمرحلة مراجعة الأهلية الفنية لتحديد ما إذا كانت الطلبات تستوفي الشروط المحدّدة في [الفصل الخامس](#) وما إذا كانت مكتملة بكافة المستندات المحدّدة في [الفصل السادس](#). الطلبات التي لا تستوفي هذه الاشتراطات لن تتقدّم إلى ما بعد مرحلة مراجعة الأهلية الفنية وتُعتَبَر غير مؤهلة للاستفادة من المنح المقدّمة بموجب هذا الاعلان.

مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى يحتفظ لنفسه الحق بوضع كافة الطلبات المؤهلة قيد المراجعة على يد خبير مختص قبل تمريرها إلى لجنة مراجعة الاستحقاق. الطلبات التي لا تجتاز مراجعة الخبير المختص لن تتقدّم إلى لجنة مراجعة الاستحقاق.

لجنة مراجعة الاستحقاق في برنامج "مبي" تتألف من موظفين من فريق "مبي" في العاصمة واشنطن ومن موظفين من المكتب الإقليمي لمكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى، وموظفين في السفارة أو القنصلية الأميركية في كل دولة معنية. تراجع لجنة مراجعة الاستحقاق كافة الطلبات على المنح المحلية، وترتّب مقترحات المشاريع بحسب معدّل الدرجات التي يحصل عليها كل اقتراح مشروع.

بناءً على توافر الأموال، ستمرّ المشاريع الموصى بالموافقة عليها والتي فيها تخطي لحدود التمويل المتوافر للدولة/المنطقة. ستمرّ هذه المشاريع بجولة ثانية من المراجعة حيث ستمم المقارنة بين المشاريع المقترحة لمختلف

المناطق للاختيار في ما بينها. ستتم هذه الجولة الثانية من المراجعة على يد لجنة يمكن أن تضم في عدادها موظفين من فريق "مبي" في العاصمة واشنطن وموظفين من المكتب الاقليمي لمكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى، وغيرهم من المعنيين. تخضع أعمال هذه اللجنة لظروف التمويل والتنافس بين المناطق، ويتعذر من اليوم تحديد عدد المنح والأولويات التي ستستفيد من أعمال هذه اللجنة.

سيتم تبليغ مقدّمي الطلبات بالنتيجة (الوصول إلى القائمة المختصرة من عدمه). وحدها العروض الأكثر تنافسية التي وصلت إلى لجنة مراجعة الاستحقاق في برنامج "مبي" تمرّ إلى المكتب الاقليمي لمكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى للتفاوض على المنحة. إنّ صدور المنحة من المكتب الاقليمي لمكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى سيكون رهناً بتوافر الأموال وبالمفاوضات والوصول وضع الصيغة النهائية للميزانية المعتمدة ورزمة المنحة.

المكاتب الاقليمية لبرنامج "مبي" في الشرق الأوسط وشمال افريقيا هي التي تتولّى إدارة برنامج المنح المحلية. المكتب الاقليمي في المغرب أو الكويت يصدر ودير منح المساعدات الفدرالية.

المعلومات الإضافية التي سيتوجّب على مقدّمي الطلبات الفائزين تقديمها بعد تبليغهم الإشعار بالنية بمو قاتهم بمنحة فدرالية، قبل إصدار هذه المنحة، قد تشمل:

1. الردود الخطية وأي مستندات لازمة لمعالجة أية شروط أو توصيات تضعها لجنة مراجعة الاستحقاق في "مبي"؛
2. تقديم المستندات اللازمة للتسجيل في نظم منح الحكومة الأميركية، في حال تلقي تمويل من برنامج "مبي" للمرة الأولى؛
3. معلومات أو مستندات أخرى يتم طلبها في الإشعار أو أية مخاطبات لاحقة قبل إصدار المنحة؛ و/أو
4. خطة الأمن و/أو الطوارئ، حيث ينطبق، في حال كان مقدّم الطلب يقترح العمل في دول معيّنة.

ستُقيّم كافة الطلبات التي تصل إلى لجنة مراجعة الاستحقاق ستُقيّم على مقياس من 100 نقطة. شرحنا في [الفصل الثامن](#) النقاط لكل عنصر من عناصر التقييم. النقاط التي يعطيها أعضاء اللجنة والتوصيات هي استشارية بطبيعتها.

القرار النهائي بتقديم المنحة يتأثر بمدى تلبية الطلب لغايات وأهداف برنامج "مبي"، ومدى دعمه لأولويات السياسة العامة الكلية لوزارة الخارجية الأميركية، والتوزيع الجغرافي لأهم الطلبات.

معلومات إدارية

الإشعارات

سيتم تبليغ أصحاب الطلبات التي لن تتقدّم إلى مرحلة المراجعة الفنية خلال 30 يوم من إقفال الاعلان بحيث سيصل إشعار بذلك عبر البريد الإلكتروني إلى المخوّل بتمثيل الجهة المتقدّمة بالطلب وجهة التواصل مع البرنامج

المدرج على استمارة (SF-424). في حال عدم استلام مقدّم طلب إشعارًا من هذا النوع، فهذا يعني أنّ الطلب تقدّم في مرحلة المراجعات.

يتوقع مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى أن يتم تبليغ مقدّمي الطلبات الذين تجاوزوا مرحلة مراجعة الأهلية الفنية حول وضع طلبهم بحلول 30 أيلول / سبتمبر. المنح النهائية لن تُقدّم قبل اعتماد الميزانية من الكونغرس وتوزيعها من خلال الاجراءات الداخلية للمكتب. ستكون منحة المساعدة الفدرالية واقتراح المشروع الأصلي والتعديلات التالية عليه (حيث ينطبق) المستند الملزم الوحيد بين الجهة المتلقية والحكومة الاميركية. سيتم توقيع منحة المساعدة الفدرالية من قبل مسؤول المنح المخوّل بالتوقيع وتحويلها إلى المسؤول لدى الجهة المتلقية المذكور في الطلب. يحتفظ مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى بحق تقديم المنح إلى مقدّمي الطلبات بموجب هذا الاعلان حتى مدى عامين من تاريخ انتهاء الاعلان.

التقارير المطلوبة

التقارير أمر أساسي لإدارة البرامج والاشراف عليها بفعالية. التقارير هي أداة لتقييم مدى تقدّم الجهة المستفيدة واستخدامها للموارد. التقارير هي تقارير أداء وتقارير مالية.

يطلب من الجهة المتلقية أن تقدّم، كحد أدنى، تقرير أداء فصلي وتقرير مالي فصلي. تقرير الأداء الفصلي سيقارن الأداء الفعلي بالأداء المخطّط له ويحدّد مدى التقدّم المحرز في تنفيذ المهام / الغايات المتوخاة من المنحة والمذكورة في اتفاقية المنحة، ويعرض تحليلًا ملخصًا بالنتائج والملاحظات لكل مؤشر رئيسي كمي ونوعي. التقرير المالي الفصلي يساعد على الاشراف على النفقات ومقارنة التكاليف بمستوى التقدّم.

يجب على الجهة المتلقية التبليغ فورًا في حال واجه البرنامج أي تأخير في التنفيذ، أو في حال فشل البرنامج في استيفاء المستهدفات أو المعالم، أو في حال ارتفاع الكلفة. إنّ تعديل أو مراجعة الميزانية المتفق عليها يستلزم موافقة مسبقة من مسؤول المنح في مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى.

يجب على الجهة المتلقية التبليغ بإنجازات البرنامج والجهة المستفيدة بشكل فصلي (أو تقديم تأكيد خطي بعدم وجود أخبار من هذا النوع خلال الفصل) ابتداءً من تقرير الفصل الثاني من البرنامج.

إشعارات السفر

يجب تقديم إشعارات بكافة الأسفار الدولية، وهذا ينطبق على الأسفار المدرجة ضمن الميزانية المعتمدة ونطاق العمل المعتمد. الهدف من هذه الاشعارات هو تمكين مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى من تبليغ السفارة الاميركية المعنية بنية الجهة المتلقية بالسفر. يجب على الجهة المتلقية تبليغ مسؤول المنح قبل أي

سفر بثلاثة أيام عمل على الأقل. يحتفظ مسؤول المنح لنفسه الحق بالتوصية بعدم المضي قدماً بترتيبات السفر لدواعٍ أمنية.

التدقيق الأمني بمقدّم الطلب كشرط لإصدار المنحة
نُعلم مقدّمي الطلبات الذين يقترحون أنشطة للبنان واليمن بأن اجتياز التدقيق الأمني المطلوب لتقييم خطر استفادة الارهابيين وداعميهم من الأموال هو شرط من شروط المنحة. ضمن هذا الإطار، من الممكن أن يُطلَب من مقدّمي الطلبات موافقتنا بالمعلومات المطلوبة في الاستمارة 4184 (استمارة تحليل المخاطر) والتي تتناول المؤسسة وأهم العاملين فيها. التدقيق الأمني مطلوب أيضاً للمستفيدين الفرعيين الذين يحدّدهم مسؤول المنح. يمكن تقديم هذه المعلومات عبر البوابة الإلكترونية للأمنّة (<https://ramportal.state.gov>) أو عبر البريد الإلكتروني (RAM@state.gov) أو بتقديم النسخة الورقية إلى مسؤول المنح. يمكن إرسال الأسئلة الواردة على الاستمارة إلى البريد الإلكتروني التالي (RAM@state.gov). يمكن أن يتم رفض الطلب في حال عدم تقديم هذه المعلومات لدى طلبها أو في حال عدم اجتياز التدقيق الأمني.

اشتراطات استخدام شعارات الهوية المؤسسة المفروضة على الجهات الفائزة بالمنحة
تكون الجهات الفائزة بالمنح بموجب هذا الاعلان ملزمة بوضع العلم الأميركي على كافة المواد المنتجة بموجب هذه المنحة بالحجم والمكانة الموازية (أو حتى الأعلى) من أي شعار، أو هوية أو شعار "مبيي". المواد هي، على سبيل المثال لا الحصر، المواد التدريبية، المواد التي سيتم توزيعها على الجهات المتلقية، و أو المواد التي سيتم استخدامها للتواصل مع الجمهور الأجنبي والترويج لأي برنامج، فعالية، أو نشاط تحت راية المنحة، وهذا يشمل الدعوات إلى الفعاليات، البيانات الصحفية، لوحات المسرح، إلخ... تخضع الجهات المتلقية من الباطن لنفس هذا الشرط وسوف تضع الجهة الفائزة بالمنحة مادة في اتفاقيتها مع الجهة المتلقية من الباطن تشير إلى إلزامية وضع العلم الأميركي المستطيل على كافة المواد. يمكن مناقشة الاعفاءات مع مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى عند التفاوض على المنحة.

تكون الجهات الفائزة بالمنح بموجب هذا الاعلان ملزمة باتباع إرشادات برنامج "مبيي" حول التواجد على منصات التواصل الاجتماعي في أي تواجد على الانترنت له علاقة بالمشروع. يُتوقَّع من الجهات الفائزة بالمنحة الإشارة إلى (@USMEPI) في كافة المواد التي تضعها على منصات التواصل الاجتماعي وأن تستخدم رابط (#MEPI) في أي مودة تضعها باللغتين العربية أو الانكليزية على منصات التواصل الاجتماعي، كما يتوقع تسليط الضوء على تواجد برنامج "مبيي" على الانترنت من خلال مشاركة أكبر عدد من القصص المتعلقة بالبرنامج على الانترنت وتظهر كيف يساعد برامج "مبيي" في تحقيق الحوكمة التشاركية والاصلاح الاقتصادي. عند تسليط الضوء على الجهات المستفيدة والأنشطة وقصص النجاح على منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية، على الجهات الفائزة بالمنح أن تشير إلى فضل برنامج "مبيي" ويكون ذلك بتدوين العبارة التالية "بتمويل من مبيي" (#MEPI funded by) في الجمل الاستهلالية في كافة الفقرات المرافقة للصور وغيرها.

شرط حيازة الجهات المتلقية من الباطن على الرقم الفريد المعرف (UEI)

تُلزم كافة الجهات المتلقية من الباطن أن يكون لها رقم فريد معرف. للحصول على معلومات حول كيفية الحصول على رقم فريد معرف، يرجى زيارة الفصل الثالث (الفقرة ب.ا). الجهات المتلقية من الباطن المقترحة ليست ملزمة بأن يكون لها رقم فريد معرف قيل تقديم الطلب ولكن يجب أن تكون حازت على مثل هذا الرقم قبل إصدار المنحة من الباطن.

التقارير المطلوبة من الجهات المتلقية من الباطن

يُطلب من الجهات الفائزة بالمنح بموجب هذا الاعلان أن ترفع تقرير بكافة الجهات المتلقية من الباطن التي تتلقى مبلغ 25,000 دولار أميركي وما فوق (<http://www.fsrs.gov>) يمكن الحصول على المزيد عن المعلومات حول هذا الشرط من خلال الموقع.

جهات التواصل

في حال وجود أسئلة حول هذه الفرصة التمويلية -- تعبئة الطلب، إدارة المنح والامور المالية، أو أمور فنية، يمكن التواصل مع: nea-grants@state.gov

تسلّم كافة الأسئلة خطيًا إلى (nea-grants@state.gov) قبل الساعة الخامسة من بعد الظهر بالتوقيت الغربي من تاريخ (2020/24/01). سيشكل مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى ملفًا بكافة الأسئلة الواردة مع الأجوبة ويضعها على (Grants.gov). لن تتم الإجابة على الأسئلة التي ترد بعد هذا التاريخ.

للأسئلة التي تتعلّق بتشكيل حساب على (grants.gov) أو استخدام الموقع لتقديم الطلب، يمكن التواصل مع مركز الاتصال التابع لموقع (grants.gov) والموجود في الخدمة على مدار الساعة سبعة أيام في الأسبوع باستثناء أيام العطل الفدرالية.

مركز الاتصال التابع لموقع (grants.gov)

(800) 518-4726

support@Grants.gov

للأسئلة التي تتعلّق بتشكيل حساب حساب على ([SAMS Domestic](https://sams.domestic)) أو استخدام الموقع لتقديم الطلب، يمكن التواصل مع مركز الاتصال (ILMS) الموجود في الخدمة على مدار الساعة سبعة أيام في الأسبوع باستثناء أيام العطل الفدرالية. يستخدم مركز الاتصال نظام تذاكر يسمح للمستخدم بالاشراف على مسار الاستفسار الذي قدّمه.

يمكن الوصول إلى البوابة الإلكترونية لمركز الاتصال من خلال الرابط التالي: [https://afsism.service-](https://afsism.service-now.com/ilms/home)

[now.com/ilms/home](https://afsism.service-now.com/ilms/home)

مركز الاتصال (ILMS)

(888) 313-ILMS (4567)

[بوابة مركز الاتصال](#)**إخلاء المسؤولية**

الشروط والأحكام الواردة في هذا الاعلان هي ملزمة ولا يجوز لأي مكتب تمثيلي أن يُدخل أية تعديلات عليها. المعلومات التوضيحية التي يقدمها المكتب التمثيلي والتي تتعارض مع الاعلان العام لن تكون ملزمة. إن إصدار هذا الاعلان لا يضع التزامًا على عاتق الحكومة الأميركية. المكتب يحتفظ لنفسه الحق بخفض أو مراجعة أو رفع موازنات المشاريع بحسب احتياجات البرنامج وتوافر الأموال. المنح تخضع للتقارير الدورية واشتراطات التقييم المدرجة في هذا الإعلان.